

مداخلة معالي وزير الثقافة، السيد عز الدين ميهوبي
حول مشروع إصلاح المنظومة الثقافية
مجلس الأمة، يوم 24 أفريل 2017

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرّفني ويسعدني أن ألتقي بالأخوات والأخوة الأعزاء في رحاب مجلس الأمة الموقر لأعرض عليهم بعض التصوّرات
والأفكار حول مشروع إصلاح المنظومة الثقافية والذي يأتي في سياق الإصلاحات التي شملت عدّة قطاعات أخرى هامّة
وحسّاسة منذ مطلع الألفية الحالية.

لقد أضحي لزاما بعد التعديل الدستوري الأخير الذي كرّس الحق في الثقافة وأكد على مسؤولية الدولة في حماية الموروث
الحضاري للأمة وتبعا للمتغيرات الاقتصادية الرّاهنة، من إحداث إصلاحات في تسيير الشأن الثقافي وجعله رافدا من
روافد التنمية المستدامة وبغرض تأهيله للاضطلاع بأدوار أساسية في مواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة
الزاحفة والمتغيرات الجيو-استراتيجية ذات الصلّة بالأمن واستقرار البلاد.

وقبل استعراض أهم محاور الإصلاحات التي نرى أنها ضرورية لمواكبة مختلف التطورات والرّهانات، أودّ الإشارة أنّ
قطاع الثقافة عرف منذ سنة 1999 تطوّرات إيجابية وتحوّلات جذرية بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة بتوجيهات
كريمة من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أولى القطاع كامل رعايته ومدّه بالإمكانات اللازمة
في إطار منظور التنمية المستدامة وباعتبار الثقافة عامل من عوامل التنمية البشرية ومن منطلق قناعات ثابتة أنّ للثقافة
دور في مواكبة سياسة التقويم الوطني وفي تعزيز السّلم والوئام.

وتهدف تلك السياسة الثقافية للدولة إلى رصّ النّسق الاجتماعي وإلى تعزيز الهوية الوطنية وغرس روح المواطنة في
سياق مشروع مجتمع يجمع بين الأصالة والحداثة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية.
وبعد مرور ما يفوت عن خمسة عشرة سنة من الإنجازات المعتبرة بفضل الاستثمارات العمومية والتمويل العمومي
للنشاطات والتي مكّنت إلى حدّ بعيد من تدارك النّقص الملحوظ في المرافق العمومية والضعف في وتيرة الانتاج الثقافي،
أضحي لزاما التفكير في وضع استراتيجية جديدة تهدف إلى إضفاء المردودية والنّجاعة على الوسائل التي توفرها الدولة
وعلى الاستثمارات المُنجزة والمؤسسات المُحدثة وتحفيز الاستثمار في الصناعات الثقافية والابداعية من خلال إشراك
القطاع الخاص.

المحور الأوّل: إعادة صياغة دور الدولة في المجال الثقافي.
يشكل التعديل الدستوري الأخير المنطلق الأساسي الذي تُحدّد على أساسه التوجّهات التي ستتخذها السياسة الثقافية وما
يتعيّن للدولة للاضطلاع به.

إنّ التأكيد على الحق في الثقافة في الدّستور يكمن في مدى ارتباطه بمفهوم حقوق الانسان إذ لا يمكن تجزئته عن الحقوق
المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ما دام أنها حلقات مترابطة مشكّلة لمفهوم حقوق الإنسان حسب المواثيق
الدولية. وبقدر ما يمثله من أهميّة بالنسبة لتعزيز الهوية الوطنية ووصّ النّسق الاجتماعي فهو عامل يكرّس النّظام
الديمقراطي القائم على أسس العدالة والحرّية ويساهم في تحقيق الأمن الوطني .
وغالبا ما يكون الحق في الثقافة مرتبط بمفهوم الخدمة العمومية للثقافة التي تضمن العدالة في فرص الممارسة الثقافية
بالنسبة للمواطنين والاستفادة من خدماتها.

1/ ترقية الخدمة العمومية للثقافة.

من جملة ما يشمل مفهوم الخدمة العمومية للثقافة والذي يكون على عاتق الدولة أو بدعم منها والتي سيبقى فيها دور
الدولة قائما، المجالات غير المربحة والتي تساهم في ترقية الأبعاد التربوية والتثقيفية للمواطن على غرار التكوين وإنجاز
مكتبات المطالعة العمومية ومتاحف عمومية والحفاظ على الموروث التاريخي للأمة وتوصيله للأجيال ومواكبة المبدعين
لاسيما الشباب.

وفي سياق متصل بتحقيق الأهداف التربوية، فإنّ للدّولة دور في ترقية ثقافة الطّفل وفي تلبية الحاجيات الثقافية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة وفي توصيل المنتج الثقافي إلى المناطق النائية من خلال تنظيم فعاليات محدّدة ودعم الجمعيات الثقافية التي تستهدف تلك الفئات أو من خلال دعم كلفة التوزيع الثقافي في تلك المناطق.

في المحور المتعلّق بالتراث الثقافي، أولت المادة 43 من الدستور المسؤولية للدّولة في حماية التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي والحفاظ عليه بما يعزّز روح الانتماء إلى وطن مشبّع بتاريخه الحافل بإسهاماته في بناء الحضارة الإنسانية. وتقتضي مسؤولية الدّولة في الحفاظ على التراث الثقافي تعزيز المنظومة القانونية لسارية لمواجهة الانتهاكات المختلفة التي تعرّضه و ظاهرة المتاجرة غير المشروعة للممتلكات الثقافية العابرة للأوطان والتي أضحت تشكّل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني نظرا لارتباطها بتبويض الأموال وشبكات الاجرام والارهاب. كما يقع على عاتق الدّولة الاضطلاع بأشغال الترميم للمعالم التاريخية والممتلكات الثقافية المنقولة وإجراء الحفريات الأثرية، وهو ما يتطلب إمكانات مالية ومادية وبشرية هائلة يمكن تسخيرها تدريجيا في إطار برامج محدّدة متعدّدة السنوات.

2/ تعزيز دور الثقافة في تحقيق الأمن الوطني.

إنّ المنظور الاستراتيجي للثقافة في ظلّ التحدّيات التي كانت تواجهها البلاد خلال الفترة الماضية وفي ظلّ الرّهانات الحالية والمستقبلية يستوجب تعزيز دورها لاسيما وأنها مرتبطة بموضوع الهوية التي تشكّل إحدى العناصر المرتبطة بأمن واستقرار البلاد، ومن ثمة فهي معنية بضمان النّسق الاجتماعي في سياق وحدة الأمّة من خلال إبداء التقدير الذي نكّنه لأطراف شعبنا من خلال احترام مكوّناتهم وخصوصياتهم الثقافية وتثمين تراثهم المادي وغير المادي.

كما يكمن دور الدّولة أيضا وفق منظور الإصلاح المقترح في ترقية الإشعاع الثقافي الجزائري في الخارج من خلال تكريس مفهوم الدبلوماسية الثقافية.

3/ ترقية الدبلوماسية الثقافية.

إنّ الحديث عن الثقافة في العلاقات الدّولية اليوم يعود إلى ارتباطها الوثيق بالممارسة الدبلوماسية التي تتعدّى منذ أمد وباستمرار بمضامين جديدة وباعتبارها أنها تشكّل إحدى المحاور التي تعزّز بها القانون الدّولي منذ مطلع الألفية الحالية من خلال إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدّولية حول حماية التنوّع الثقافي والتراث الثقافي غير المادي وحماية التراث جراء الحروب والنزاعات ومحاربة ظاهرة التجارة غير الشرعية للممتلكات الثقافية إلى جانب المكانة التي تحتلها حماية الملكية الفكرية في صياغة العلاقات بين الدّول..

ويقتضي المسعى وضع تصوّر دقيق لمنهجية عمل من قبل الجهات المسؤولة في الدّولة وفي إطار تشاوري للحدّ من تلك الأخطار من جهة، ولتوظيف الثقافة لتحقيق المصلحة الوطنية من جهة ثانية وذلك بتجنيد نخبنا المثقفة في المهجر وتفعيل حضورنا الثقافي لاسيما في القارة الإفريقية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا السّياق، نرى أنّه إذا كان إنشاء مراكز ثقافية جديدة في الخارج أصبح أمرا صعبا لاسيما في الطّرف الاقتصادي الحالي، إلا أنّه بالإمكان فتح مكاتب جهوية لدى سفارتنا في عدد محدّد من العواصم العالمية حسب أولويات اهتماماتنا لترقية صورة الجزائر من خلال الإشعاع الثقافي والدّعاية الاعلامية خدمة للمصالح الحيوية للوطن ولربط علاقات مع النّخب المثقفة المؤثرة وتوظيفها لتلك الغايات.

وإلى جانب الاضطلاع بمجالي الخدمة العمومية للثقافة والأمن الثقافي يكمن دور الدّولة في صياغة محتوى ثقافي هادف.

ج - ترقية المضامين الثقافية الهادفة.

لعلّ أنّ إحدى الاشكاليات التي تعترض العمل الثقافي حاليا هو خضوعه إلى متطلبات السوق التي غالبا ما لا تتناسب مع الأدوار المنوطة بالثقافة في تعزيز القيم الاجتماعية.

وبعيدا عن نية تدخّل الدّولة في تحديد المضامين والذي قد يتعارض مع حرّية الابداع واحترام الأدواق باستثناء ما يشكل تعدّيا صاخرا على النّظام العام ومساسا بالأداب العامّة، فإنّ للدّولة مسؤوليات في ترقية الأعمال الإبداعية الهادفة التي تثمّن الفكر الجزائري وتراث الأمّة بما يخدم الثقافة الوطنية وتمسّد المجتمع بأصالته. فمن خلال هذا التوجّه يمكننا إعطاء بطاقة تعريف عن الجزائر ومحاوره الغير بقيم ومنطلقات مستمدّة من عبقرية الانسان الجزائري .

وعليه، يتعيّن في المنظور الجديد ربط دعم الدّولة للإبداع والتوزيع الثقافي ودعم الجمعيات الثقافية ومواكبة المجتمع المدني بمدى تثمينهم للقيم الثقافية للمجتمع الجزائري وتاريخه ورموزه وبترقية التراث الثقافي الوطني والهوية الوطنية واللغتين العربية والأمازيغية والأعمال التي تعتمد على المرجعية الفكرية الجزائرية.

وفي محور متصل بالتمويل الثقافي يقتضي مسار الإصلاح مراجعة للآليات المُعتمدة وجعلها أكثر انسجاما مع النجاعة الاقتصادية والفاعلية الثقافية المرجوة.

المحور الثاني: تكييف سياسة الدّعم العمومي للثقافة.

إن كانت الدّولة قد سخّرت جهودا معتبرة للنهوض بقطاع الثقافة منذ عقود وذلك بإنجاز استثمارات كبيرة في المرافق والتجهيزات لتغطية مختلف ربوع التراب الوطني ووقّرت تمويلات سخية للمبدعين والجمعيات الثقافية وأرست تدابير تحفيزية للنهوض بالصناعات والخدمات الثقافية، إلا أنّ مقتضيات الاقتصادية الجديدة تستوجب مراجعة عميقة لسياسة التمويل الثقافي.

ففي غياب شبه كلي للاستثمار الخاص في الصناعات الثقافية، يتعيّن وضع تحفيزات جبائية مناسبة لإنشاء قاعدة للصناعات الثقافية من قبل المستثمرين المقيمين أو في إطار الشراكة مع الخارج لاسيما وأنها صناعات قادرة على تلبية حاجيات المواطن باعتبارها ضرورية للحدّ من هيمنة المنتج الثقافي الأجنبي وتقليص فاتورة الاستيراد، كما أنها تفتح آفاق لتصدير المنتج الثقافي نحو الخارج.

ويقتضي المسعى أيضا، ترقية أطر الشراكة مع المؤسسات التابعة للقطاع الخاص وتحفيزها على الاستثمار في المرافق والمنشآت الثقافية الخدماتية وتمكينها من استغلال المواقع الأثرية لأغراض سياحية أو ترفيهية بموجب عقود امتياز. ولن يتأتى تقليص الاستثمار العمومي في الهياكل الثقافية دون وضع الشروط اللازمة لتحفيز المستثمرين الخواص سواء في ما يتعلق بمنح القروض والضمانات وتوفير العقارات الملائمة في الأماكن المناسبة لاسيما في المناطق الحضرية لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية والتي يبادرون بها لاعتبارات اقتصادية.

ومع تحرير القطاع الخاص للاستثمار في المجال الثقافي يقتصر دور الدّولة في وضع المقاييس الواجب احترامها بالنسبة للمشاريع الاستثمارية واتّجاه سياسة جديدة تؤهل المؤسسات الثقافية العمومية والخاصة من تمويل مشاريعها من خلال قروض بنكية. وفي هذا السّياق، يتعيّن على المنظومة البنكية إدراج تمويل المشاريع الثقافية ضمن اهتماماتها وتكييف قواعدها مع طبيعة النشاط الثقافي.

كما يشمل مسار الإصلاح مراجعة منظومة الدّعم العمومي للثقافة بالاعتماد نسبيا على الموارد الذاتية وعلى ترشيد النفقات لاسيما فيما يخصّ تسير صناديق التخصيص الخاصّة للقطاع بإعطائها إمكانية منح قروض أو تأمين القروض البنكية للفاعلين الثقافيين التي يتمّ اعتماد مشاريعها وفق الآليات القانونية والاجرائية المُتبعة وتوسيع الدّعم إلى أنشطة التوزيع باعتبارها أضعف حلقة في المنظومة الثقافية إلى جانب إعادة النّظر في ميكانزمات تمويل الإنتاج الثقافي بمنح الأولوية للمؤلف والمبدع.

كما يتعيّن مراجعة دعم الجمعيات الثقافية بوضع مقاييس موضوعية وشفافة وإنشاء قاعدة بيانات رقمية مشتركة بين القطاعات لتجنيب الازدواجية في الاستفادة من إعانات الدّولة .

ويبقى موضوع تسير المؤسسات الثقافية العمومية يستوجب ضرورة مراجعة لآليات تنظيمها وسيرها بما يضمن عليها النجاعة وقدرتها على الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية المرجوة.

المحور الثالث: إصلاح المنظومة المؤسساتية لقطاع الثقافة.

تتبع لوصاية وزارة الثقافة 177 مؤسسة عمومية وهي مؤسسات متفرّعة مستهلكة لميزانيات توظّف إلى جانب المصالح المركزية وغير المركزية للقطاع ما يفوق عن 17.000 موظف أو عامل. إنّ تقييم أداء هذه المؤسسات والهياكل أبرز بعض النقائص من حيث فعاليتها وتشابها بل تداخل أحيانا من حيث صلاحياتها، وهو ما دفع بوزارة الثقافة في الشروع منذ سنة 2016 في مسار إعادة هيكلتها وذلك بتقليص عددها دون المساس بحقوق مستخدميها.

ولايزال العمل ساريا في هذا السياق بتوجّه يقضي إلى إدماج عديد المؤسسات التابعة لوصاية وزارة الثقافة في الولايات في مؤسسات محدودة تضطلع بمهام خدماتية متفرّعة تكون أغليتها ذات طابع صناعي وتجاري بغرض تحقيق توازنها المالي على المدى القريب والمتوسط. بالموازاة مع التوجّه المتضمّن إعادة هيكلة المؤسسات القطاعية يتضمّن المسعى إدراج اساليب جديدة للتسيير يكون الهدف من ورائها تهمين البعد الاقتصادي للمؤسسة الثقافية ذات الطابع الصناعي والتجاري وإدراج المواقع الأثرية ضمن ديناميكية اقتصادية جديدة.

كما يهدف إلى ضمان التنسيق مع الولايات والبلديات بالنسبة للمؤسسات الثقافية ذات الطابع الإداري، وهو ما سيسمح بتنفيذ السياسة الثقافية للدولة على المستوى المحلي وترشيد الوسائل العمومية وتحقيق التكامل بين الدولة والجماعات المحلية.

وستشمل الإصلاحات المستقبلية تحسين الخدمة العمومية في القطاع في علاقاتها مع المواطنين وعصرنة آليات التسيير بالاعتماد على تعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال ووضع برامج تكوينية للرفع من قدرات التسيير الثقافي للمؤسسات وإعادة انتشار المستخدمين حسب الاختصاصات بما في ذلك وضعية الفنانين المنتسبين للمؤسسات العمومية.